# الفصل التمهيدي: إقتصاد المعرفة

**تمهيد:**

يعد التحول نحو الموارد اللامادية والتركيز على تسيير الكفاءات كأهم رهانات اقتصاد المعرفة في ربط أداء المورد البشري بأداء المؤسسة، وتشجيع البحث والمشاركة والإبداع كمصدر للطاقة والتجديد والتفاعل مع البيئة. وفي هذا الإطار يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والتحليلي لاقتصاد المعرفة من خلال العناصر التالية:

**أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة**

**ثانيا: خصائص اقتصاد المعرفة**

**ثالثا: ركائـــز اقتصاد المعرفة**

**رابعا: التحديات الناجمة عن اقتصاد المعرفة**

## أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة

يعتبر اقتصاد المعرفة السياق الذي ظهرت فيه أهمية الإستثمار في الأصول اللامادية كالإبداع، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، المعارف والكفاءات وغيرها، وبالتالي فاقتصاد المعرفة سياق تنافسي جديد يفرض العديد من التحديات والأدوات أمام المؤسسات يجب الإلمام بها قبل التعمق في مفاهيم الكفاءات وتسييرها؛ وعليه نتناول في هذا الإطار مفهوم وخصائص اقتصاد المعرفة، ركائزه والتحديات الناجمة عنه.

### 1- اقتصاد المعرفة

نتجه اليوم نحو اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد القائم على الإستثمارات اللامادية التي أصبحت تمثل العناصر الأساسية لخلق القيمة للمؤسسات، ولا يقتصر ظهوره على التكنولوجيا العالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بل انتشر في جميع قطاعات اقتصاد السوق منذ سنة 1970، حيث خلق الثروة يعتمد بشكل متزايد على توليد واستغلال المعارف التي تنطوي ليس فقط على العلم والتكنولوجيا بل أيضا معرفة الممارسات اللازمة لخلق قيمة اقتصادية. [1]

أنتجت التطورات المتسارعة زيادة اهتمام الباحثين الأكاديميين ببلورة نظريات إقتصادية واضحة وموضوعية في محاولة إعطاء تعريف لإقتصاد المعرفة بإعتباره حقلا علميا حديثا ونمطا إقتصاديا جديدا، ونظرا لإختلاف رؤى ومدارس المفكرين الإقتصاديين فقد تعددت مفاهيمهم حول إقتصاد المعرفة كما تنوعت المصطلحات المرادفة له ومن بين هذه المصطلحات: الإقتصاد اللامادي، الإقتصاد المبني على المعرفة، إقتصاد المعلومات، ... والأكثر استعمالا هي الاقتصاد الجديد وإقتصاد المعرفة.

يعتبر إقتصاد المعرفة فرع من فروع علم الإقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى "يمثل اتجاها حديثا في الرؤية الإقتصادية العالمية، بحيث ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، ذلك أنها تلعب الدور الأساسي في خلق الثروة التي تعتمد كليا على الرأسمال الفكري ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (مؤسسة، دولة، ...إلخ)، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيفها للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي"[2].

---

[1] Erik Stam & Elizabeth Garnsey, **Entrepreneurship in the Knowledge Economy**, available at, http://www.dur.ac.uk/resources/dbs//faculty/centre_entrepreneurship/publications/ResearchPaper018.pdf, (05/03/2013).

[2] صولح سماح، **دور تسيير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بأوماش (بسكرة)**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص تسيير واقتصاد المؤسسة، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص07.

وفي ظل هذا الإقتصاد " تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، مما يتطلب ضرورة توافر الرأسمال البشري ويقصد به المهارات والخبرات التي تحوزها الكفاءات البشرية، وضرورة توافر مزيج معين من الثقافة هي ثقافة المعلومات والتي تعني القيم اللازمة للتعامل مع عصر المعلومات"[1]؛

كما يمكن أن يعرف اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة (المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية) بأنه الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، والتعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة.[2]

إن عملية خلق المعرفة واستخدامها ومشاركتها والاحتفاظ بها عملية مهمة دائما، والجديد في ظل اقتصاد المعرفة هو تحول كبير نحو اتباع مقاربة منهجية واستراتيجية لإدارة الأصول الأساسية المتمثلة في: الأفراد وعمليات المعرفة، والمنتجات المعرفية؛ وعلى الصعيد العالمي أصبحت المعرفة أهم عامل في التطور الاقتصادي أما الأصول المعرفية (الرأسمال الفكري والرأسمال البشري...إلخ) فتعتبر أساسية للنمو الاقتصادي، الميزة التنافسية، التنمية البشرية وغيرها. [3]

ويختلف اقتصاد المعرفة عن الاقتصاديات الأخرى في عدد من الأوجه المهمة مثل:[4]

- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة؛
- لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر على عكس عناصر الإنتاج الأخرى؛
- في ظل هذا الاقتصاد يسمح استخدام التقانة الملائمة بخلق الأسواق ومؤسسات افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر كثيرا من المزايا منها: تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم؛
- يصعب في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة وأنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساس، فإن ذلك يعني أن هنالك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني؛

---

[1] المرجع السابق.

[2] نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 187.

[3] Whicker, L.M and Andrews, K. M, **HRM in the Knowledge Economy: Realising the Potential,** Asia Pacific Journal of Human Resources**, V**42, N2, 2004.

[4] هاشم الشمري، نادية الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 15-16.

- كما يتميز أيضا بتسريع وتيرة الإبتكار عن طريق زيادة استخدام المعارف والكفاءات وعن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والإتصال والتي سمحت بتقاسم المعلومة والوصول إليها وبذلك تذوب حدود المكان والزمان.

في محاولة لإعطاء الطبيعة التصورية لاقتصاد المعرفة يلاحظ عدم وجود طرق لقياس نطاقه وحجمه في الواقع والصعوبة تكمن في مشاكل المعطيات المتوفرة والمؤشرات التي لها علاقة بمختلف مظاهر الأنشطة المرتكزة على المعرفة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وعمليا توجد ثلاث مقاربات لتعريف عملي معتمد: الأولى تؤكد على مدخلات **(inputs)** إقتصاد المعرفة وتركز عادة على مستويات المهارة أو مستوى الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير **(R&D)**، المقاربة الثانية تركز على مخرجات **(outputs)** إقتصاد المعرفة وتركز عادة على طبيعة السلع والخدمات المقدمة من قبل مختلف القطاعات الصناعية ودرجة تضمين المعرفة فيها، أما المقاربة الثالثة تهدف إلى تحديد مجموعة أوسع من المؤشرات التي تسعى إلى تحديد التعقيد والأبعاد المتعددة لهيكلة اقتصاد المعرفة. [1]

ويمكن القول أن إقتصاد المعرفة إقتصاد جديد أفرز مجموعة من التغيرات على نمو وسير الإقتصاديات وتنظيم النشاطات الإقتصادية وزيادة التنافسية بين المؤسسات، بفرضه طائفة حديثة من ألوان النشاطات القائمة أساسا على المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال وتثمين الرأسمال البشري، مما جعل تحول المؤسسات نحو النمط التعلمي أكثر من ضرورة.

[1] Martin boddy, **the knowledge-driven economy, regional economic strategy and regional spatial strategy in the south west of England**. Bristol, England, April 2005, available at: http://www.southwestrda.org.uk/downloads/subsection.asp?SubSectionID=13&lang, (02/03/2012).

# ثانيا: خصائص اقتصاد المعرفة

يمكن توضيح الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة في:[1]

- إن العامل الرئيسي في الإنتاج في ظل الاقتصاد الجديد هو المعرفة خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة حيث كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي ورأس المال في الاقتصاد الصناعي؛
- هو اقتصاد لامادي وهذا يعني أن الأصول الرئيسية تتمثل في الأفكار والعلامات التجارية بمعدلات استعمال تفوق استعمال الموارد المادية كالأرض والآلات والمخزونات وغيرها؛
- اقتصاد رقمي: إن رقمنة المعلومات له تأثير عظيم على سعة، نقل، خزن ومعالجة المعلومات والتي أدت إلى تضاءل قيود الزمان والمكان بشكل حاد؛
- اقتصاد إفتراضي: مع التحول من العمل المادي (الحقيقي) إلى الإفتراضي الذي أصبح ممكنا مع الرقمنة والشبكات ظهرت المؤسسة الإفتراضية، النقود الإفتراضية، الصفقات الإفتراضية،...إلخ؛
- الأسواق الجديدة: بظهور الأسواق الإلكترونية وازدياد سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار حد من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق الحالية؛

وهناك خصائص أخرى لاقتصاد المعرفة تتعلق بوضعية الموارد البشرية في ظل هذا الاقتصاد نوردها فيما يلي:

- الاعتماد بصورة أساسية على الاستثمار في الموارد البشرية بإعتبارها مخزون واسع من الرأسمال البشري، الكفاءات والمعارف؛
- الاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة والمدربة على التقنيات الجديدة نتيجة التحول إلى العمل في حقل المعلومات والعمل عن بعد، مما دفع سوق العمل إلى الاعتماد على الأفراد متعددي الكفاءات؛
- زيادة حجم الانفاق على البحث والتطوير وارتفاع مداخيل صناع المعرفة نظرا لتعدد وتنوع مؤهلاتهم وكفاءاتهم، مما يتم التركيز معه على التعلم والتدريب المستمرين من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في ميادين المعرفة وعالم التنافسية.

كما يتميز أيضا اقتصاد المعرفة بخصائص ذات توجه سلبي هي:[2]

---

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ص 192-194.

[2] جمال داود سلمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 22-23.

- زيادة المخاطر الاقتصادية والمالية، فقطاعات التكنولوجيا شهدت ازدهارا كبيرا في التسعينات وبداية الألفية الجديدة، وكان نتيجة ذلك ارتفاع معدلات البطالة بحيث أصبحت أحد الظواهر التي تعاني منها كافة الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية؛
- انعدام الولاء للغير بسبب المنافسة المتزايدة على الشهرة أو المهنة أو الثروة، وكذا انعدام الولاء للسلعة أو الخدمة بسبب التنوع المتوفر في السوق وتغير الأذواق بسرعة نظرا لتوسع الأسواق بفضل التجارة الإلكترونية التي أتاحت للمستهلك سرعة وفاعلية التسوق، وبالتالي فإن الاقتصاد الجديد جعل المنافسة أقوى لمصلحة المستهلك وأصعب على رجل الأعمال الذي يجب عليه التجديد للحفاظ على زبائنه وأسواقه[1]؛
- زيادة أوقات العمل وانخفاض أوقات العطل أو الفراغ، لأن النجاح في الحياة يتطلب العمل أكثر ضمن وخارج أوقات العمل الرسمية التي لم تعد كافية.

[1] مصطفى يوسف كافي، **التعليم الإلكتروني في عصر الإقتصاد المعرفي**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009، ص ص 151-153.

# ثالثا: ركائـــز اقتصاد المعرفة

لقد عرف **Il ídio Lopes** وأخرون (2005) ركائز إقتصاد المعرفة في: ركيزة الإبداع التكنولوجي، ركيزة العلم والتعلم، وركائز أخرى ثقافية تتعلق بالمواطنة واستعمال المعلومة وتكنولوجيا الإتصال ويمكن توضيحها في الشكل التالي. [1]

**الشكل رقم (02): ركائز اقتصاد المعرفة**

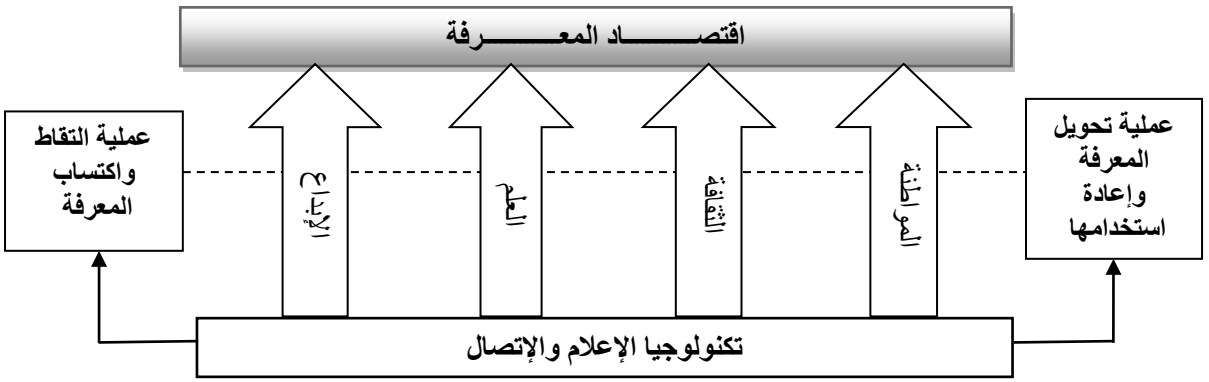


**Source**: Il ídio Lopes, Maria do Ros ário Martins and Miguel Nunes, **op.cit**, p 133.

ولتوضيح ركائز إقتصاد المعرفة حدد البنك الدولي أربع نقاط: [2]

**3-1-الإطار الإقتصادي والمؤسسي:** الذي يضمن بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة وسوق عمل مرنة وحماية اجتماعية كافية: يقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الإقتصادي والحوافز لمجتمع الأعمال وغيرها من الشروط التي تعمل على رفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأداء الفعلي للإقتصاد.

**3-2-نظم التعليم:** التي تؤكد أن المواطنين معدين للإستحواذ أو الحصول على المعرفة واستخدامها والمشاركة فيها، فبقيادة التكنولوجيا والاحتياجات الجديدة يتجه التعليم لإحداث تغييرات كبرى على كل المستويات، وفي مجالات متنوعة تتضمن المنهجيات وقنوات التوزيع، علاوة على أن التعليم والتدريب المستمر المعتمد على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة اقتصاد المعرفة، حيث السرعة التي تتطور عندها المعرفة والتكنولوجيا والمهارات العالية المطلوبة.

[1] Il ídio Lopes, Maria do Ros ário Martins and Miguel Nunes, **Towards the Knowledge Economy: the Technological Innovation and Education Impact on the Value Creation Process**, Electronic Journal of Knowledge Management, Volume 3, Issue 2, 2005.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 144-145.

**3-3-نظم الإبداع:** التي تجمع ما بين الباحثين وأصحاب الأعمال في تطبيقات تجارية للعلوم والتكنولوجيا، ويقصد بها التعاون الواسع والقوي بين الأعمال التجارية ومراكز البحث من أجل تكوين أو تطبيق المفاهيم الإبداعية والطرق والتكنولوجيات التي تعطي المنتجات والخدمات المتميزة، وتساهم في التطوير المعرفي والتحديث المهاراتي.

**3-4-البنية الأساسية لمجتمع المعلومات:** ويقصد بها البنية الأساسية في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومدى تقدمها وانتشارها، وتتضمن بالمفهوم الواسع كل البنى الأساسية التي تدعم مجتمع واقتصاد المعلومات وتوفر إمكانية الوصول بشكل فعال للمعلومات والإتصالات.

# رابعا: التحديات الناجمة عن اقتصاد المعرفة

إن اقتصاد المعرفة بمكوناته وخصائصه يتحدى النظرية الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الصناعي (المادي) التقليدي، ويمكن تحديد هذه التحديات فيما يأتي:[1]

**1-** في اقتصاد المعرفة، التكلفة الثابتة التي يتم تحملها لإنتاج النسخة الأولى من المنتج المعرفي تكون عالية، ولكن التكلفة الحدية لإعادة إنتاج النسخ الإضافية تكون منخفضة جدا أو شبه معدومة، وهذه الحالة تتحدى في النظرية الاقتصادية مفهوم اقتصاديات الحجم كما تقلل أو تلغي مفهوم الحجم الأمثل حيث يمكن إنتاج أدنى حجم لاحق على النسخة الأولى مهما كان كبيرا ونظريا إلى مالا نهاية.

**2- قانون تزايد العوائد:** إن أصول المعرفة لا تشبه الأصول المادية لأنها لا تستهلك عند استخدامها وقابلة للاستنساخ بتكلفة حدية ضئيلة، لهذا فإن المؤسسات تستطيع أن تنشئ القيمة أو العائد من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات مما يتطلب تغيير الآلية التنافسية في مجالها، وهذا ما قد يجعلها قادرة (عند الاحتكار) على تحقيق ما يسمى بالربح الخاص أو المنفعة الخالصة، وهذا ما يمكن أن يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال المعرفة الرقمية في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.

**3-** يزداد في ظل اقتصاد المعرفة التحول من سوق الطلب إلى سوق العرض بدلا من أن الطلب هو الذي ينشئ العرض، حيث أنه فيما سبق تميز الاقتصاد الصناعي بضعف التنوع والمرونة عكس الاقتصاد الجديد الذي يتميز بمدى واسع من التنوع لعدد لا متناهي من الزبائن، حيث تزايد معه العرض عن الطلب بشكل كبير جدا.

**4- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد لامادي:** إن الاستخدام التقليدي لرأس المال كان يشير إلى خصائصه المادية القابلة للتقييم والتحديد بالرصيد المالي وإلى الملكية الحصرية داخل المؤسسة، لكن رأس المال اللامادي يتجاوز ذلك الرصيد وتلك الملكية، ويمثل عوامل لامادية تساهم في إنتاج السلع أو/و تقديم الخدمات وتوليد منافع إنتاجية مستقبلية للأفراد أو المؤسسات التي تستخدمها رغم صعوبة تحديد قيمتها.

**5- عائد المعرفة:** في ظل اقتصاد المعرفة يمكن ملاحظة عائد المعرفة من خلال:

- إن الاستثمارات الكبيرة في مشروعات تسيير المعرفة جعلت الحديث عن عائد المعرفة لا يقل أهمية وتأثيرا على نتائج الأعمال من الاستثمارات المادية وما تحقق من عائد الاستثمار؛

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ص 201-219.

- إن اكتساب المعرفة من قبل الأفراد سواء كخبرة أو كمعرفة مهنية في العمل أو تحصيل دراسي أو أكاديمي، ينعكس إيجابيا على الأجر الذي يحصل عليه صاحب المعرفة مقارنة بالآخرين الذين لا يحملون نفس المستوى من المعرفة أو التحصيل العلمي؛
- إن السمة المهمة في المعرفة هي مرونتها العالية حيث يتنوع عائد المعرفة (بإعتبار المعرفة العمل الذهني المؤهل والخبير) ويظهر بأشكال متعددة: الريع، الأجر، الربح، والمكافأة (وهي ما يرتبط بالجهد الإضافي أو المبادرة خارج السياق الاعتيادي للعمل) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (01): العمل المعرفي وأشكال العائد في المعرفة**

| العمل المعرفي | عائد المعرفة | التفسير |
|---|---|---|
| تقرير فني | أجر | - لأنه ضمن عمل المهني في شركته. |
| التوظيف حسب الشهادة | ريع | - لأن الشهادة الأكاديمية شرط للاستخدام في المركز أو الدرجة الإدارية. |
| براءة الاختراع | ريع | - تحقيق العائد جراء الملكية الحصرية. |
| نشر الكتاب (تأليف) | مكافأة | - لأن التأليف ليس عملا نمطيا. |
| مبادرة بمشروع جديد | ربح | - ربح المبتكر- الريادي لتعويض مزدوج للابتكار والمخاطرة. |
| مبادرة بأسلوب لتحسين الأداء | أجر | - لأن تحسين الأداء جزء من مسؤوليته. |
| | | - لأن تحسين الأداء ليس من مسؤوليته. |

**المصدر**: نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 215.

**6- اقتصاد الوفرة:** في ظل الاقتصاد الجديد فإن عمليات بيع المعرفة لا تجرد صاحبها منها كما يجرد الفرد من الشيء المباع في اقتصاد الندرة، وعليه فالمعرفة تتسم بالملكية التعددية وغير المحدودة وهذا ما يحول اقتصاد المعرفة إلى اقتصاد الوفرة.

**7- الرأسماليون المعرفيون:** تمثل المعرفة وخصوصا الضمنية منها المورد الأكثر أهمية وتلعب نفس الدور الذي لعبته الأرض في الاقتصاد الصناعي، لهذا فإن عمال المعرفة هم الذين يملكون المورد الأساسي وعامل الإنتاج في ظل الاقتصاد الجديد، وهذا ما يجعلهم الرأسماليون الجدد كما يسميهم **P.F.Drucker** وهم بالتأكيد الرأسماليون المعرفيون الذين تحدث عنهم **L.C.Thurow** في مقاربة معبرة بين أبطال العصر الصناعي وأبطال العصر المعرفي.